



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 1 ، ين يوسف بن خدة
كلية الحقوق



المخبر القانوني للذكاء الاصطناعي والمجتمع « LJIAS »
المعتمد بموجب المقرر رقم 241 المؤرخ في 23 ماي 2021



تنظم ملتقى وطني حضوري وعن بعد

الادارة العمومية والمواطن في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020: "ضمانات تعزيز العلاقة وسبل الاصلاح"

يوم 23 أفريل 2026

الهيئة الشرفية للملتقى

أ.د حياهم عمار.....رئيس جامعة الجزائر 1
أ.د.مدافرفايزة.نائب رئيس الجامعة المكلفة بالدراسات العليا
د. قسايسية عيسى..... عميد كلية الحقوق
أ.د نساخ فطيمة.....رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق
أ.د زيدان محمد.....نائب العميد المكلف بالدراسات العليا
أ.د عميروش فتحي.....نائب العميد المكلف بالدراسات

الهيئة المشرفة على الملتقى الوطني

أ.د قمودي سهيلة.....مديرة المخبر
د. دبوشة فريد.....رئيس الملتقى الوطني
أ.د. أكرور ميريام.....رئيسة اللجنة العلمية للملتقى
د. قدور بوضياف.....رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى
السيدة دلي مونة. المشرفة العامة على التظاهرات العلمية بالكلية

إشكالية الملتقى الوطني

تعتبر الإدارة أهم أداة في يد الدولة تتولى تسيير الشؤون العمومية، سواء تعلق الأمر بحماية النظام العام من خلال وظيفة الضبط الإداري، أو تلبية حاجيات الأفراد من خلال وظيفة المرفق العمومي، ومن أجل تحقيق ذلك فإن الإدارة تتمتع بامتيازات السلطة العامة، والتي تجعلها في مرتبة غير متساوية مع الأفراد، خاصة مع الاحتكاك الدائم بالمواطنين مما قد ينجر عنه التعسف في بعض الأحيان والمساس بحقوقهم وحرّياتهم المكفولة دستوريا، هذا ما فرض على الدولة تركيز كل الجهود من أجل وضع آليات تهدف أساسا إلى جعل الإدارة في خدمة المواطن، وتحقيق المصلحة العامة وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها، وبالتالي إعادة النظر في طرق تسييرها لتقديم خدمة نوعية تستجيب لتطلعات المواطن.  لذلك فإن التكفل بالمواطن وخدمته يعتبر حجر الأساس بالنسبة للدولة، غير أنه بعد تطور مهامها وتزايد الاهتمام بعلاقتها بالمواطن، وهو الذي ينعكس من خلال الإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم هذه العلاقة، والتي عرفت اهتماما واضحا من طرف السلطات العمومية منذ الاستقلال، وهذا بسبب تفشي البيروقراطية وعدم فعالية الإدارة في تقديم الخدمات النوعية للمواطن ومحدودية الإصلاح المؤسسي وضعف الضمانات الدستورية.

لأجل ذلك شكلت مسألة تحسين علاقة الإدارة بالمواطن إحدى أهم الإصلاحات التي اعتمدتها السلطات العمومية من أجل تصحيح الاختلالات السابقة، وتقريب الإدارة من المواطن، وهذا عبر تكريس ضمانات دستورية وتشريعية ومؤسسية، وكانت البداية بالمرسوم رقم 88-131 المؤرخ في 04 جويلية 1988 المتضمن تنظيم العلاقات بين الإدارة والمواطن والذي يهدف إلى إعادة المصالحة الغائبة بين الإدارة والمواطن، ثم تواصلت الإصلاحات من أجل تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطن، وتحديد أسباب انعدام الثقة بين هياكل الدولة والمواطن، عبر إنشاء لجنة إصلاح هياكل الدولة في سنة 2000 لإيجاد حلول ناجعة للمنظومة الإدارية والقانونية، وجعل المواطن محور إشكالية الإصلاح.

لتتواصل الإصلاحات من خلال الاعتناء والاهتمام بعلاقة الإدارة بالمواطن عبر أسس نص قانوني في الدولة وهو الدستور، غير أن الملاحظ هو التّباين في معالجة علاقة الإدارة بالمواطن عبر الدساتير المتعاقبة منذ أول دستور في سنة 1963 إلى غاية آخر تعديل دستوري لسنة 2020، وبالرجوع لمختلف الدساتير المتعاقبة، نلاحظ الانتقال من تهميش واستبعاد هذه العلاقة في ظل دستور 1963 و1976 و1989، إلى دسترة علاقة الإدارة بالمواطن من خلال الاعتناء والاهتمام بها بداية من دستور 1996 وخاصة في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، والذي نلاحظ من خلاله الاهتمام بعلاقة الإدارة بالمواطن، إذ حظيت هذه العلاقة بمكانة متميزة، وهذا عبر تكريس عدة ضمانات دستورية مستحدثة من أجل حماية المواطن من تعسف الإدارة، والتي تعتبر أسس دستورية صريحة للارتقاء بعلاقة الإدارة بالمواطن.

كما تم تعزيز هذه الاصلاحات بضمانات هامة جدا، خاصة التحول الرقمي من خلال تبني استراتيجية الجزائر الرقمية من أجل تقريب المرافق العمامة من المواطن، وكذلك بالنظر لأهمية الادارة الالكترونية في تكريس مبادئ الشفافية والنزاهة والحياد والمساواة بين المواطنين ولإعادة الثقة بين المواطن وإدارته، وهذا تجسيدا للبرنامج الرئاسي لرئيس الجمهورية 2019-2024، والتي كانت من بين الالتزامات 54 من أجل بناء جمهورية جديدة.

بالإضافة إلى تدعيم الإطار المؤسسي لحماية الحقوق والحريات، ومراقبة سير عمل الهيئات العمومية في علاقتها مع المواطنين، وذلك عبر إنشاء قنوات حديثة بديلا عن المؤسسات التقليدية من أجل الارتقاء بالحقوق والحريات اتجاه سلطات الإدارة، وهذا بالاعتماد على الإجراءات غير القضائية عبر تجربة وسيط الجمهورية.

وعلى هذا الأساس نطرح إشكالية الملتقى:

إذا كان المؤسس الدستوري قد نص صراحة على أن الادارة في خدمة المواطن، وتعزيزا لهذا المبدأ الدستوري تم تكريس عدة ضمانات دستورية مستحدثة للارتقاء بعلاقة الإدارة بالمواطن، وهذا ما حثم على السلطات العمومية تبني عدة إصلاحات لتجسيد المبادئ الدستورية على أرض الواقع، والتي من بينها التحول الرقمي كتدبير استعجالي لاسترجاع ثقة المواطن في إدارته وتحسين الخدمات وضمان وصولها للمواطن بأعلى مستوى من الجودة، فهل تم تعزيز هذه الاصلاحات بأطر قانونية ومؤسسية كفيلة بتصحيح الاختلالات السابقة من خلال ضمان ترقية علاقة المواطن بالمرفق العمومي وجعل المواطن في قلب الخدمة العمومية؟.

محاورة الملتقى الوطني

المحور الأول: المواطن والدولة: المكانة الدستورية للمواطن عبر كافة الدساتير المتعاقبة.

المحور الثاني: الأسس القانونية لتنظيم علاقة المواطن بالإدارة.

1- اهتمام الدستور بموضوع العلاقة.

2- الاطار التشريعي والتنظيمي لعلاقة الادارة بالمواطن.

المحور الثالث: المبادئ القانونية المكرسة في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020 لضمان ترقية علاقة الادارة بالمواطن.

1- مبدأ الشفافية

2- مبدأ عدم تحيز الادارة

3- مبدأ المشاركة

4- مبدأ المساواة

5- تحليل القرارات الادارية

6- حق تقديم ملاحظات للسلطة الإدارية.

7- تحسين الخدمات وضمان وصولها للمواطن بأعلى مستوى من الجودة

المحور الرابع: آليات انفتاح الادارة على المواطن لاسترجاع ثقته.

1- دور الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية وتسهيل الوصول الى المرفق العام.

2 - تبسيط الاجراءات الادارية للحصول على الخدمات العمومية.

3- تبيان مدى أهمية الديمقراطية التشاركية المكتملة لمبدأ التمثيل في إعادة ثقة المواطن في إدارته.

المحور الخامس: الضمانات الاجرائية لحماية وترقية علاقة الادارة بالمواطن.

- التسوية الودية للنزاعات بين المواطن والإدارة (التظلم، الصلح والوساطة)

المحور السادس: الإطار المؤسسي الضامن لترقية علاقة المواطن بالإدارة العمومية.

1- دور القضاء الاداري في حماية حقوق وحریات المواطن في مواجهة الادارة ومنازعاتها.

2- الهيئات الاستشارية. (المجلس الوطني لحقوق الإنسان المرصد الوطني للمجتمع المدني)

3- الوساطة غير القضائية: قنوات حديثة بديلا عن المؤسسات التقليدية من أجل الارتقاء بالحقوق

والحریات اتجاه سلطات الإدارة: "الإجراءات غير القضائية عبر تجربة وسيط الجمهورية في ظل المرسوم

الرئاسي رقم 20-45 "

4 - المرصد الوطني للمرفق العام.

المحور السابع: آفاق إصلاح علاقة الادارة بالمواطن وتحسين الخدمة العمومية: " المواطن في قلب

الخدمة"



أعضاء اللجنة العلمية للملتقى الوطني

رئيسة اللجنة العلمية :

الأستاذة الدكتورة أكرور ميريام

أعضاء اللجنة العلمية

- الأستاذ الدكتور أحمد داتو محمد..... جامعة الجزائر 1
الأستاذ الدكتور كتاب ناصر..... جامعة الجزائر 1
الأستاذة الدكتورة عمير نعيمة..... جامعة الجزائر 1
الأستاذة الدكتورة لباشيش سهيلة..... جامعة الجزائر 1
الأستاذ الدكتور قرواز فرحات..... جامعة الجزائر 1
الأستاذ الدكتور دندن جمال الدين..... جامعة الجزائر 1
الأستاذ الدكتور دخينيسة أحمد..... جامعة الجزائر 1
الدكتور أدهيمن محمد الطاهر..... جامعة الجزائر 1
الدكتورة مراقة نبيلة..... جامعة الجزائر 1
الدكتور ولد علي تكفاريناس..... جامعة الجزائر 1
الدكتورة مزياي سهيلة..... جامعة باتنة 1
الدكتور بن أمزال لحسن..... جامعة الجزائر 1
الدكتور خضراوي عقبة..... جامعة الجزائر 1
الدكتور باباح ابراهيم..... جامعة الجزائر 1
الدكتور باهي هشام..... جامعة بسكرة



أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى

د. بوضياف قدور رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى

أ.د بلطرش مياسة

د.بن صديق زبيدة

د. حدادة فيروز

د. حدورابح

د. عادل حمود(المركز الجامعي تيبازة)

ط.د ختال نور الهدى(المركز الجامعي تيبازة)

شروط المشاركة في الملتقى الوطني

يجب أن تكون المداخلة متعلقة بأحد المحاور السالف ذكرها، وأن لا يكون موضوع المداخلة قد سبق نشره أو تمت المشاركة به في ندوات علمية أخرى.تحرر المداخلة باستعمال خط simplified arabic مقياس 14 بالنسبة للمتن، و12 بالنسبة للتمهيش، أما المداخلات باللغة الأجنبية فتكون بخط times news roman مقياس 14.

لا يقل عدد الصفحات عن 10 صفحات، ولا يزيد عن 15 صفحة.

آخر أجل لإرسال المداخلة كاملة يوم : 01 أبريل 2026.

تاريخ الرد على المداخلات المقبولة: يوم 10 أبريل 2026.

انعقاد الملتقى الوطني: يوم 23 أبريل 2026.

ترسل المداخلات عبر البريد الإلكتروني المهني : f.deboucha@univ-alger.dz